



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

برنامج دعم الحوار الفلسطيني
« تطوير ودعم مسار المصالحة الوطنية »

الإصدارات والوثائق

2017 – 2010

إصدار خاص بمناسبة جلسة الحوار الوطني القاهرة - تشرين الثاني/نوفمبر 2017

تقديم

دعماً لجلسة الحوار الوطني التي ستعقد في القاهرة يومي 21-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، يقدم المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) هذا الإصدار الخاص الذي يتضمن الوثائق والتقارير والإصدارات التي نتجت عن جلسات الحوار غير الرسمي التي عقدها المركز خلال الفترة 2010-2017، متضمنة خلاصة الجهود والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال سبعة سنوات من الحوار غير الرسمي، بمشاركة مختلف القطاعات المجتمعية والسياسية من مختلف التجمعات الفلسطينية، ضمن إطار برنامج دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية، الذي ينفذه مركز مسارات بالتعاون مع مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية CMI.

بالبناء على الدروس المستخلصة طيلة هذه الفترة، هناك منطلقات عامة موجهة لعملية إعادة بناء الوحدة الوطنية، ومنها:

أولاً: الرزمة الشاملة

إن المقاربة الوحيدة التي يمكن أن تُنجزَ الوحدة التي تحتاج إليها القضية والشعب هي الاتفاق على الرزمة الشاملة التي يمكن أن تشمل ثلاثة مسارات: مسار منظمة التحرير، مسار السلطة/ الدولة، مسار الاحتياجات الإنسانية والمدنية والحقوقية، على أن تعمل هذا المسارات مع بعضها بالتوازي، ويمكن أن تطبّق على مراحل، ولكن ضمن خطة معروف منذ البداية كيف تبدأ وإلى أين ستنتهي.

1. مسار منظمة التحرير

يجب إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير وتوحيدها وإصلاحها بشكل ديمقراطي شامل، على أسس وطنية، وديمقراطية توافقية جبهوية، ومشاركة سياسية حقيقية، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي التي تؤمن بالمشاركة. وحتى تقوم المنظمة بالمهام المطروحة عليها لا بد من:

- أن تقر المنظمة ميثاقاً وطنياً يستند إلى الميثاقين القومي والوطني، وتعاد صياغته بما يتناسب مع الخبرات والتطورات والحقائق المستجدة، وبما يحفظ الرواية والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ويؤمن حقوق الإنسان وحرياته، والمساواة بين المواطنين، والتعددية، والفصل بين السلطات، وتعزيز دورة المرأة، وضمان مشاركة كاملة للشباب، والعمل على إطلاق سراح الأسرى.

يمكن أن يكون الإطار القيادي المؤقت (لجنة تفعيل المنظمة) المنصوص عليه في اتفاق القاهرة، هو الإطار المسؤول عن إعادة بناء مؤسسات بناء المنظمة، أو توكل هذه المهمة إلى اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني، التي عقدت أول اجتماعاتها في بيروت في كانون الثاني الماضي، والتي خرجت بتوصيات مهمة من شأن تطبيقها أن يُسرّع عقد المجلس الوطني التوحيدي.

- أن تعتمد المنظمة إستراتيجية سياسية ونضالية (برنامج وطني). برنامج حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما تواجد، الذي يشمل حقه في إقامة دولة فلسطينية على حدود 67، وعاصمتها القدس، وحق العودة والتعويض للاجئين إلى الأراضي

والديار التي هجروا منها، والمساواة لفلسطيني الداخل. كما يتضمن هذا البرنامج كيفية مواجهة وإحباط المخططات المعادية، وأدوات وأشكال النضال لتحقيق الأهداف والحقوق الوطنية.

2. مسار السلطة/ الدولة

بعد النتائج التي انتهت إليها اتفاق أوسلو، والتي حوّلت السلطة الفلسطينية إلى حكم ذاتي دائم، وفي ظل تجاوز الحكومات الإسرائيلية للالتزامات إسرائيل في هذا الاتفاق، ومع الاعتراف الأممي بالحق الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية، لا بد من تركيز العمل والنضال الفلسطيني على تغيير طبيعة السلطة وشكلها والتزاماتها ووظائفها لكي تصبح أداة من أدوات منظمة التحرير لخدمة البرنامج الوطني، وبما يساعد على تركيز النضال لتعزيز الصمود والتواجد البشري الفلسطيني على أرض فلسطين، ومواجهة الاستعمار الاستيطاني من أجل وقفه وإزالته، وتجسيد الدولة الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال وإنجاز الحرية والسيادة والاستقلال.

وفي هذا السياق، لا بد من بلورة برنامج سياسي ينسجم مع الظروف الواقعية، ومع الاعتراف الأممي بدولة فلسطين التي هي دولة تحت الاحتلال، ومن المفترض أن يركز الكفاح الفلسطيني في هذه المرحلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 67 على مواجهة الاستعمار الاستيطاني لوقفه وإزالته على طريق إنجاز الحرية والسيادة والاستقلال.

كما على السلطة/ الدولة أن تقوم بتوحيد وإعادة بناء ودمج الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية بعيداً عن الحزبية، وهذا يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية، بمشاركة فاعلة من الفصائل، تكون قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر، وتوظيف

الفرص المتاحة، وتوحيد المؤسسات الأمنية والمدنية والقضائية، وإزالة آثار الانقسام من خلال مصالحة مجتمعية. وفي سياق إعادة النظر في شكل السلطة، يتم إعادة النظر في الهيكل الوظيفي والإداري والأمني لها، بما ينسجم مع التحديات الجديدة، على أسس مهنية بعيداً عن المحاصصة الفصائلية، وبما يحقق الأولويات والمصالح والاحتياجات الفلسطينية.

3. مسار الاحتياجات الإنسانية والمدنية والحقوقية

يجب عدم رهن معالجة مشكلات واحتياجات التجمعات الفلسطينية المعيشية والمدنية والحقوقية بتنفيذ ما يتم التوافق عليه وفق مبدأ الرزمة الشاملة، أو بما اصطلح عليه «تمكين الحكومة»، الأمر الذي يتطلب معالجة المشكلات اليومية ذات الأولوية في هذه التجمعات، وتوفير سبل العيش الكريم، وخاصة في قطاع غزة، لجهة فتح المعابر ورفع الحصار وتزويد القطاع بمقومات الحياة من ماء وكهرباء وصحة وتعليم، إضافة إلى مكافحة الفساد وتوفير فرص العمل، والحد من البطالة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، واحترام حرية الإعلام، وإطلاق سراح المعتقلين، وفتح المؤسسات المغلقة.

ثانياً: الحوار الشامل

إطلاق حوار وطني شامل ومستدام، ضمن سقف زمني قصير، لا يتوقف إلا عند التوصل إلى اتفاق جماعي ملزم على ملفات الرزمة الشاملة، التي يمكن أن تكون ضمن ثلاثة مسارات: منظمة التحرير، السلطة/ الدولة، القضايا المعيشية والمدنية والحقوقية.

ثالثًا: الانطلاق من اتفاقات المصالحة الموقعة

الانطلاق من اتفاقات المصالحة الموقعة، والتركيز على معالجة البنود الخلافية، والتوافق على القضايا التي تجاهلتها هذه الاتفاقات، على أساس أن هذه الاتفاقات أرضية مناسبة وليست نصًا مقدسًا، وحدثت بعدها تطورات ومستجدات، خصوصًا على الصعيد السياسي، لا بد من أخذها بالحسبان.

رابعًا: تباين الظروف بين الضفة والقطاع

مراعاة التباين في الظروف بين الضفة والقطاع، وبخاصة من حيث بنية ومهات المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة في القطاع، والاحتياجات المعيشية والتنموية في القطاع.

مراحل البرنامج

تضمن برنامج دعم وتطوير مسار المصالحة مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى (2010-2013): دعم وتطوير المسار الرسمي للمصالحة بهدف دعم فرص تطبيق الاتفاقيات

تضمنت هذه المرحلة عقد العديد من جلسات الحوار غير الرسمي، بمشاركة مختلف الأحزاب والتيارات والمستقلين والمجتمع المدني والشباب من مختلف التجمعات الفلسطينية، وعقدت هذه الجلسات في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأراضي 1948، وعمّان، وبيروت، والقاهرة، وأبو ظبي، وإسطنبول، والمغرب، ولندن، وبرلين. وهدفت هذه الجلسات إلى تطوير العديد من الآليات والأفكار الكفيلة بتذليل العقبات التي تقف حائلاً دون تنفيذ اتفاقيات المصالحة.

وأنتجت هذه المرحلة الوثائق الآتية:

- وثيقة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية - تشرين الأول/أكتوبر 2011.
- وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير - آب/أغسطس 2013.
- وثيقة نحو إصلاح وتوحيد قطاع الأمن الفلسطيني .. توصيات ومقترحات - آب/أغسطس 2014.
- وثيقة إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية الفلسطينية - كانون الأول/ديسمبر 2014.

المرحلة الثانية (2014-2017): تطوير المضامين السياسية لتحقيق الوحدة الوطنية

جاءت هذه المرحلة من برنامج دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية بعد إجراء تقييم للمرحلة الأولى، وما تمخض عنها من نتائج واستخلاصات، وقناعة تولدت عند مجموعة دعم وتطوير المصالحة وإدارة البرنامج بأن تحقيق المصالحة الوطنية أمر غير ممكن دون مضمون سياسي.

سعت هذه المرحلة لتطوير المضامين السياسية ذات الصلة وتحقيق الوحدة الوطنية، الأمر الذي مكّن من توسيع رقعة المشاركين من مختلف التجمعات الفلسطينية في جهود تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. اعتمدت إدارة البرنامج جلسات الحوار الوطني في معظم التجمعات الفلسطينية، وصولاً إلى إنتاج وثيقة الوحدة الوطنية كمنهجية لتطوير المضامين السياسية الداعمة لتحقيق الوحدة.

• جلسات الحوار الوطني 2014-2015

نظمت إدارة البرنامج جلسات الحوار الوطني خلال الفترة 2014-2015 في مختلف التجمعات الفلسطينية، وبمشاركة 600 من السياسيين والحزبيين والمتقنين ونشطاء المجتمع المدني والمستقلين والشباب.

وهدفت هذه الجلسات إلى تحديد وتطوير المضامين السياسية ذات الصلة بتحقيق الوحدة الوطنية، وتحديد أولويات هذه المضامين. وخرجت بنتيجة مفادها أن إنهاء الانقسام أمر غير ممكن دون أرضية سياسية وتوافق على ملفات رئيسية، أبرزها: المشروع الوطني، والبرنامج السياسي، وأسس الشراكة الوطنية، وأسس وآليات إعادة بناء منظمة التحرير.

يشار إلى أن هذه الجلسات الحوارية وما نتج عنها ساهم إلى حد بعيد في تطوير هذه المضامين السياسية الرئيسية.

• وثيقة الوحدة الوطنية - آب/ أغسطس 2016

وثيقة الوحدة الوطنية هي بمثابة خطة تحدد مرتكزات ووسائل تطبيق الرؤية اللازمة لإعادة بناء الوحدة الوطنية، وهي ليست وثيقة للتوفيق أو الوساطة وفق المفهوم الضيق للمصالحة الداخلية.

وجاءت هذه الوثيقة حصيلة عملية حوارية طويلة وواسعة جرت في الوطن والشتات، حيث شارك في هذا الحوار «غير الرسمي» القوى السياسية بمختلف مستوياتها، والمستقلون، ونشطاء المجتمع المدني، والشباب، والأطر النسوية. وتستند الوثيقة إلى ما توصلت إليه جهود وطنية وأهلية ونسوية وشبابية أخرى.

• كتاب تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين - آب/ أغسطس 2017

يمكن الاطلاع على محتوى هذه الوثائق والإصدارات بالتفصيل من خلال زيارة موقع مسارات الإلكتروني www.masarat.ps أو من خلال طلبها من المركز مباشرة.

برنامج دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية الفلسطينية

2017 - 2010

الاصدارات والوثائق .. لحة عامة

وثيقة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية

مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية

تشرين الأول/أكتوبر 2011

تستند هذه الوثيقة إلى حصيلة النقاشات والأفكار التي خلصت إليها اللقاءات التي نظمها مركز مسارات ومبادرة إدارة الأزمات الفنلندية في هلسنكي وأنقرة وإسطنبول خلال الفترة (كانون الأول 2010 - تموز 2011)، بمشاركة مجموعة من الشخصيات المستقلة الناشطة في المجالات البحثية والأكاديمية والإعلامية من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 1948 والشتات. ومن خلال فرق عمل متخصصة تم الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتصورات وآليات محددة داعمة ومطورة لمسار المصالحة الوطنية في خمسة مجالات أساسية: البرنامج السياسي، الحكومة، الأمن، التمثيل السياسي الفلسطيني، القضاء وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

في مجال البرنامج السياسي، أكدت الوثيقة أن أي برنامج وطني فلسطيني لا بد أن يركز على ثلاثة أهداف إستراتيجية، هي: تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير الذي يتضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة العام 1967، وممارسة السيادة والاستقلال الوطني عليها تجسيداً لحقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على أراضي 1967، وحل مشكلة اللاجئين بما يتضمن حق العودة والتعويض، وضمان حق شعبنا الفلسطيني في فلسطين 1948 في العيش بكرامة ومساواة، وبما يحقق حقوقه الفردية والقومية. إن النضال الفلسطيني لتحقيق هذه الأهداف لا يغلق الباب أمام إنجاز

حل جذري للقضية الفلسطينية على كامل أرض فلسطين.

وفي مجال الحكومة، فقدمت الوثيقة متطلبات ومقومات مقترحة لنجاح الحكومة في إعادة توحيد مؤسسات السلطة المدنية والأمنية، ومن أبرزها:

- التوافق على برنامج سياسي للحكومة المقبلة.
- وضع برنامج مفصل لأداء الحكومة ومهامها المحددة في الاتفاق.
- إعادة بناء مؤسسات موحدة للقطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق قانون الخدمة المدنية.
- توحيد ديوان الموظفين ورئيسه، وتوحيد هيئة الرقابة العامة.
- توفير الدعم المادي والمعنوي لعمل لجنة المصالحة المجتمعية.

أما في مجال الملف الأمني، فاقترحت الوثيقة خطة متدرجة للتوحيد، تشمل ثلاث مراحل، مدة كل مرحلة ثلاثة أو أربعة أشهر تتيح الانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدمًا في عملية إعادة هيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية، وتشمل هذه المراحل:

- مرحلة دمج وتوحيد جهاز الشرطة والدفاع المدني.
- مرحلة دمج وتوحيد جهاز الأمن الوطني.
- مرحلة دمج وتوحيد جهازي الأمن الوقائي والأمن الداخلي تحت مسمى واحد، وعودة جهاز المخابرات للعمل في قطاع غزة.

- وفي مجال التمثيل السياسي الفلسطيني، فقدمت الوثيقة مجموعة من المبادئ ذات الصلة بإجراء انتخابات المجلس الوطني المقبلة، من أبرزها:
- أن يقوم التمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية على ثلاثة مستويات: المجلس الوطني بجميع أعضائه، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية.
 - مدة ولاية المجلس الوطني أربع سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة على الأقل.
 - اعتماد التمثيل النسبي كقاعدة لانتخاب أعضاء المجلس، ويقوم المجلس بانتخاب اللجنة التنفيذية، على أن تعكس اللجنة التمثيل في المجلس الوطني.
 - تقوم اللجنة التنفيذية باختيار رئيسها ويكون أعضاء اللجنة متفرغين تمامًا لهذه المهمة
 - التمييز بين عضوية المجلس التشريعي وعضوية المجلس الوطني بحكم تمايز مهام كل منهما.
 - يتم تحديد عضوية المجلس الوطني بالأساس عبر الانتخاب المباشر مع وضع صيغة خاصة للانتخاب لكل تجمع.
 - تُكلف لجنة الانتخابات المركزية بتشكيلتها الجديدة ووفق الأسس والآليات التي يحددها الإطار القيادي المؤقت بالاشرف على عملية انتخابات المجلس الوطني وإدارتها.
 - تراقب الجامعة العربية ومؤسسات الرقابة المحلية والدولية انتخابات المجلس الوطني لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها وسلامة النتائج.

- تحديد نسبة الحسم بـ 2% من المقترعين.
- واقرحت الوثيقة مراجعة تجربة الانتخابات السابقة للمجلس التشريعي ونظام الانتخابات ودوره في توليد الانقسام.
- كما اقترحت الوثيقة أن تُجرى الانتخابات البلدية والمحلية بالتوافق، قبل انتخابات المجلس الوطني والرئاسة والمجلس التشريعي، على أن تكون قائمة على التمثيل النسبي، وأن تكون متزامنة في الضفة، بما فيها القدس، وقطاع غزة.
- أما في مجال القضاء وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فقدمت الوثيقة مجموعة من التوصيات، أبرزها:
 - توحيد الجهاز القضائي بما يضمن استقلاله وفقاً للقانون.
 - التنسيق بين كافة أقسام المنظومة القضائية الفلسطينية المتمثلة في (مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، معهد القضاء العالي، وزارة العدل، وزارة الداخلية، نقابة المحامين، مؤسسات حقوق الإنسان).
 - التقيد بعدم تقديم مدنيين أمام المحاكم العسكرية أو النيابة العسكرية.
 - الفصل في المسائل المطروحة على السلطة القضائية دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقاً للقانون.
 - ضرورة قيام المجلس التشريعي لدى انعقاده وفق اتفاق المصالحة بالنظر في أي تشريعات سُنت أو عدلت أو صدرت على شكل مراسيم خلال فترة الانقسام.
 - هيكلة الجهاز القضائي (المدني والشرعي) بشفافية وحيادية وفقاً للقانون، وبما يضمن تعزيز مبدأ استقلال السلطة القضائية.

ورقة إستراتيجية: قراءة في اتفاقيات المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدوحة

(ورقة مقدمة إلى مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة)

تشرين الأول/أكتوبر 2012

انطلقت فرضية الدراسة من أن الانقسام السياسي والجغرافي بالرغم من أسبابه وجذوره والعوامل التي أوجدته وتغذيته باستمرار ليس قدرًا محتومًا على الفلسطينيين لا مهرب منه.

وعرضت الدراسة أسباب وقوع الانقسام وجذوره، وقدمت قراءة في اتفاقات المصالحة (إعلان القاهرة 2005، وثيقة الأسرى، اتفاق مكة، إعلان صنعاء، اتفاق القاهرة، إعلان الدوحة)، إذ تضمنت القراءة عرض القواعد والأسس التي حكمت هذه الاتفاقيات المصالحة وأدت إلى فشلها.

وتخلص الدراسة إلى أن مسار البحث عن المصالحة لا بد أن يتغير جذريًا، ليكون مدخله حوارًا وطنيًا شاملاً، يشارك فيه ممثلو الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وتُمثل فيه المرأة والشباب والشتات بشكل حقيقي، وأن يستهدف هذا الحوار: إعادة صياغة ميثاق وطني جديد «ركائز المصلحة الوطنية العليا»، ينطلق منه برنامج وطني جديد، وإعادة بناء منظمة التحرير وتشكيلها على أساس ديمقراطي انتخابي تمثيلي حقيقي، من دون إهمال القضايا الراهنة والمعيشية والخصائص الخاصة التي تميز كل تجمع فلسطيني.

وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية

آب/أغسطس 2013

تم التوصل إلى هذه الوثيقة بعد نقاشات عميقة ضمن مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية، واستندت إلى مجموعة من الأوراق المرجعية التي أعدها خبراء فلسطينيون من التجمعات الفلسطينية المختلفة حول عملية إعادة بناء التمثيل الوطني وإعادة الاعتبار لمكانة القضية الفلسطينية.

وتناولت الوثيقة الظروف المحيطة بمشروع إعادة بناء الحركة الوطنية في إطار منظمة التحرير، والتحول التي تشهدها المنطقة عمومًا، وتحديد الأسس والتوجهات العامة الواجب اعتمادها في إعادة بناء مؤسسات المنظمة وليس إصلاحها أو ترميمها. ودعت إلى إعادة صياغة الميثاق الوطني بالاستناد إلى الوثائق التي لقيت إجماعًا من القوى السياسية. وبحثت عددًا من القضايا اللوجستية والمالية حول مواقع ومقار منظمة التحرير وموازنتها وبنيتها ووضع مؤسساتها تحت الرقابة والمساءلة. كما تضمنت الوثيقة تصورات واقتراحات وتوجهات عامة لعملية إعادة البناء، أبرزها:

- أهمية الانتباه إلى خصوصيات وأوضاع كل تجمع فلسطيني عند صياغة إستراتيجيات المواجهة.

- الحاجة إلى تشييد علاقة بين المنظمة والدولة والسلطة على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار تجربة ما بعد اتفاق أوسلو وانسداد الأفق أمام الدولة الفلسطينية المستقلة في المدى المنظور على الأقل.
 - الحذر من التضخم البيروقراطي، وأهمية وضع تدابير لمنع ظواهر الزبائنية والريعية ورفض صيغ المحاصصة في تشكيل الهيئات القيادية للمنظمة والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية.
- واقترحت الوثيقة الأسس التالية في عملية إعادة البناء:
- الحرص على شمولية التمثيل الوطني داخل فلسطين التاريخية وخارجها.
 - ضمان التعددية السياسية والفكرية والإثنية والدينية.
 - ضمان الحقوق الديمقراطية والمدنية والدفاع عنها.
 - الالتزام نصًا في القانون (النظام) الأساسي، وفي الميثاق بالحفاظ على سمة المنظمة المدنية.
 - أن لا توضع عقبات أمام اعتماد أي من أشكال النضال التي يتيحها القانون الدولي والمواثيق الدولية للشعوب الخاضعة للاحتلال.
 - الانفتاح على المحيط القومي والإقليمي والدولي.

نحو إصلاح وتوحيد قطاع الأمن الفلسطيني: توصيات ومقترحات

مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة «قطاع الأمن»

آب/أغسطس 2014

خلال سنوات من العمل واللقاءات والحوارات المتواصل، أصدرت مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة - «قطاع الأمن»، التي ضمت عددًا من القياديين من الفصائل الفلسطينية الرئيسية، واستند عملها إلى طاقم من الخبراء وبإشراف من مركز مسارات، سبع وثائق تراوحت ما بين طرح السياسات والتوصيات والمقترحات ومسودات القوانين الداعمة لإصلاح قطاع الأمن بشكل عام، وهيئة الشرطة بشكل خاص.

في مجال السياسات والتوجهات العامة المشتركة الخاصة بإصلاح وتوحيد قطاع الأمن، أصدرت المجموعة الوثائق الآتية:

● نحو وضع سياسة أمنية فلسطينية (تصور للمحددات والمعايير):

تعرض الورقة في مقدمتها المبادئ الأساسية «المحددات» لوضع السياسة الأمنية، وتخلص إلى عرض متطلبات تشكيل اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا تنفيذًا لاتفاق المصالحة الذي وقعت عليه جميع الفصائل الفلسطينية.

وقدمت الورقة متطلبات تطوير مؤسسات أمنية مستدامة قادرة على توفير الأمن الداخلي والخارجي، كان أهمها إعداد دراسة عن واقع المؤسسات الأمنية القائمة حاليًا، والتوافق على ماهية الأجهزة الأمنية التي نحتاجها في فلسطين، وتحديد

اختصاصات الأجهزة الأمنية وصلاحياتها بشكل دقيق، وتحديد المرجعية السياسية للأجهزة الأمنية.

● مشروع ورقة حول اللجنة الأمنية العليا:

ركزت الورقة على تشكيل اللجنة الأمنية من حيث المعايير والاختصاصات والصلاحيات وأولويات عمل مقترحة لبدء عملها اللجنة. واقرحت الورقة معايير لتشكيل اللجنة، ومنها: أن يكون للأعضاء حضور وقبول على الصعيدين المجتمعي والوطني، وأن يكون جزء من هذه الشخصيات قد خدم في المؤسسة الأمنية/العسكرية، ويتم اتباع السبل القانونية لإعطاء هذه اللجنة الشرعية القانونية والسياسية، وإصدار قانون بتشكيل اللجنة يؤكد أن عملها سيكون مؤقتًا وبمدة محددة، وإصدار مرسوم من قبل الرئيس بأعضاء اللجنة بالاسم، ويحدد المرسوم الصلاحيات المتفق عليها من حيث إعادة بناء وهيكلية وتوحيد الأجهزة الأمنية.

● مشروع قانون مجلس الأمن القومي / الوطني:

حددت مسودة قانون مجلس الأمن القومي / الوطني مهام المجلس بالآتي:

- إقرار السياسات الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- إقرار إستراتيجية لتنمية القوى الأمنية في الأراضي الفلسطينية.
- إقرار خطط لتنفيذ السياسات الأمنية العامة.
- مساعدة المستوى السياسي في حماية النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني القائم على التعددية السياسية وسيادة القانون

- واحترام حقوق الإنسان.
- المصادقة على الهيكليات الخاصة بالأجهزة والهيئات الأمنية.
- دراسة الاتفاقيات الأمنية وتقديم التوصيات بشأنها للسلطة السياسية.

وفي مجال آليات ومقترحات عملية نحو إصلاح وتوحيد قطاع الشرطة المدنية، أصدرت المجموعة الوثائق الآتية:

- المعايير الدولية الفضلى في عمل الشرطة:
قدمت الورقة تصورات وتوصيات خاصة والممارسات الفضلى في عمل الشرطة في ستة مجالات رئيسية: فلسفة عمل الشرطة في مجتمع عصري، مهام الشرطة في مجتمع ديمقراطي، تشريعات تنظم عمل الشرطة وتحكم مهامها، مدونات قواعد السلوك، معايير حقوق الإنسان في عمل الشرطة، ومبادئ مساءلة الشرطة والرقابة عليها.
- تجارب دولية في عملية إصلاح القطاع الأمني «جهاز الشرطة»:
استفادة من الدروس والعبر المستفادة من هذه التجارب، اقترحت الورقة أربعة شروط مساندة لعملية إصلاح جهاز الشرطة:
 - عملية إصلاح جهاز الشرطة ينبغي أن تكون ممتدة وتدرجية على مستويات عدة.
 - تأسيس عقيدة جديدة تقوم على مفهوم الخدمة العامة.
 - عملية إصلاح جهاز الشرطة جزء من إستراتيجية متكاملة لتعزيز سيادة القانون ورفع المهنية والمساءلة والشفافية.
 - توفر إرادة سياسية لدى الأطراف المختلفة وبرنامج عمل متفق عليه لعملية الإصلاح بشكل عام.

- نحو إعادة بناء وهيكلية وتوحيد جهاز الشرطة الفلسطينية (تصور للمعايير والآليات): عرضت الورقة اقتراحات وتوصيات محددة ذات صلة والعدد اللازم لجهاز الشرطة، ومعايير اختيار ضباط الشرطة وأفرادها، وآليات محددة للتعامل مع الفئاض العددي، وآليات الدمج لجهاز الشرطة
- مسودة مشروع قانون هيئة الشرطة:
تم الاستئناس عند صياغة مواد مشروع قانون الشرطة بالدراسة المقارنة لقوانين الشرطة في البلاد العربية التي أعدتها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والمعايير العالمية الفضلى لعمل الشرطة، وتم أخذ ما ينسجم مع روح ونصوص القانون الأساسي وقانون الخدمة في قوى الأمن وما يتناسب مع واقعنا الفلسطيني.
تم تقنين الصلاحيات المطلقة لمدير عام الشرطة، وذلك بالنص على تشكيل المجلس الأعلى للشرطة ووظائفه، وينص مشروع القانون على تشكيل المجالس التأديبية العادية والاستثنائية والعالي لتحقيق الحماية والأمان والاطمئنان لرجال الشرطة بما يضمن العدالة، كما عرض مشروع القانون قواعد خاصة بالمساءلة والمحاسبة.
ومنح مشروع القانون المجلس الأعلى للشرطة اختصاصات كاملة في مجال التعيين والترقية والإحالة إلى الاستياداع أو إنهاء الخدمة.
مشروع القانون المقترح يحقق الاستقلالية لهيئة الشرطة، وإقرار هذا القانون سوف يساهم في وضع الأسس الصحيحة لبناء وتنظيم وإدارة مؤسسة سيادية مهمة.
يشار إلى أن مشروع قانون الشرطة المقترح أُعدّ من قبل لجنة خبراء في قطاع الأمن.

تصورات حول بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية الفلسطينية

مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة

كانون الأول/ديسمبر 2014

ركز هذا الإصدار على طرح تصورات وآليات لإعادة بناء الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية في مختلف التجمعات الفلسطينية، بالاستناد إلى ورقة إطار عام نوقشت في ورشات حوار خاصة في القاهرة في أيلول وتشرين الأول 2012 لمجموعة دعم وتطوير المصالحة، ومجموعة من الأوراق المرجعية أعدتها نخبة من الخبراء النقابيين الناشطين في ثمانية اتحادات ونقابات. لا تشمل الآليات المقترحة جميع الاتحادات والنقابات، لكنها تركز على تقديم نماذج قابلة للتعميم في حال نجاحها، وهي لا تنطلق من نقطة الصفر، بل تستند إلى ما سبق أن وصلت إليه حوارات وجهود سابقة وحالية لإعادة بناء وتوحيد مثل هذه الاتحادات والنقابات.

طرح الورقة أسساً موجهة لعملية إعادة البناء والتوحيد، من أبرزها:

- إعادة رسم الحدود والعلاقة بين الفصائل ومنظمة التحرير من جهة، والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية من جهة أخرى.
- احترام مبادئ ومعايير الحقوق والحريات النقابية بما يعنيه من إقرار فعلي من خلال التشريع والممارسة العملية.

- احترام مبادئ العمل النقابي: الاستقلالية، الديمقراطية، الفاعلية.
- البناء على التراث الإيجابي للحركة الوطنية المعاصرة ومنظمة التحرير ومنظماتها الشعبية.
- مراعاة تباين واقع البنية والهيكلية ومجالات العمل والأهداف الخاصة بكل من الاتحادات والمنظمات الشعبية، وتلك الممثلة لمصالح فئات مهنية.
- العمل على إقرار مشروع قانون التنظيم النقابي.
- اعتماد الانتخابات على قاعدة قانون التمثيل النسبي بدلاً من آلية التمثيل المبنية على الكوتا.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية في التوسط بين الكتل والأطر التنظيمية المختلفة للوصول إلى بناء نقابات حرة مستقلة وفاعلة.

المصالحة الفلسطينية والعدالة الانتقالية: نحو نظرة حقوقية شاملة

(ورقة مقدمة إلى مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة)

أيلول/سبتمبر 2014

عرضت الورقة إطار العدالة الانتقالية وآلياتها في مقاربتها للواقع الفلسطيني، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات الخاصة بخطوات واجب اتخاذها في إطار نظام عدالة انتقالية شامل للفلسطينيين، ومن أبرز الخطوات التي عرضتها الورقة:

- إنشاء لجنة حقيقة، وأن يسن لها تشريع تعمل بموجبه، وأن يحدد هذا التشريع الولاية الزمانية والمكانية التي ستعمل بها اللجنة، وأن تعطي اللجنة الحق بالتحقيق بكافة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في فترة الانقسام. وبهذا، يتم دمج لجانتي المصالحة والحريات، فلا مبرر لفصل الأمرين عن بعضهما البعض كما ذهب السياسيون حتى الآن، ويتم إنشاء لجنة تحقق أولاً بالانتهاكات.

- بعد أن تصدر اللجنة تقريرها وتوصياتها، تعمل السلطات الفلسطينية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على تنفيذ التوصيات. فيبدأ بسن القوانين المناسبة لتنفيذ هذه التوصيات أولاً، ثم تجند الأموال اللازمة للتعويضات.

- بعد الاستئناس بتقرير لجنة الحقيقة، تقرر السلطة الفلسطينية سياسة خاصة بالمحاسبة الجنائية، ولكن يجب أن تكون هذه السياسة مستندة إلى مبادئ حقوقية.

- بعد الاستئناس بتقرير لجنة الحقيقة، تقوم السلطة بإصلاحات كبيرة تشمل نظام الحكم كله، تضمن من خلاله منع تكرار جميع انتهاكات حقوق الإنسان منعا باتا، وتضمن حساب من يخالف هذه القواعد. كما تلتزم السلطة فوراً بإبعاد جميع من تورط بانتهاكات حقوق الإنسان من منصبه السياسي أو الإداري أو الأمني أو غير ذلك، حتى لا يكرر انتهاكاته مجدداً.
- وعند القيام بجميع هذه الآليات بشكل متكامل، تكون السلطة الفلسطينية قد نفذت جزءاً من العدالة الانتقالية، ويبقى الحفاظ الحقيقي والدؤوب على عدم العودة إلى الوراء وهو الأمر الأصعب.

قراءة في الشق الأمني لاتفاق المصالحة: تعارض النصوص واختلاف التفسير

(ورقة مقدمة إلى مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة)

أيلول/سبتمبر 2014

من خلال قراءة نقدية لاتفاق القاهرة 2011، خاصة الشق الأمني منه، وتعرّش تطبيقه، عرضت الورقة وجود خلافات جوهرية على كيفية التعامل مع طبيعة المرحلة وآليات مواجهتها، وخلافات في تفسير نصوص وبنود الاتفاقية، وعدم مراعاة الاتفاقية الخصائص والظروف المتباينة وتأثيراتها على بنية ومهات المؤسسات الأمنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وأبرزت الورقة الافتقار إلى سياسة أمنية موحدة متوافق عليها في إطار حوار وطني تشكل مرجعاً للشق الأمني في اتفاق المصالحة. وقدمت الورقة مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن للقادة السياسيين والأمنيين الاستفادة منها من أجل استكمال مسار المصالحة الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة توحيد وهيكل المؤسسة الأمنية، ومن أبرزها:

- التوافق على ركائز المصلحة الوطنية العليا.
- التوافق على سياسة أمنية موحدة متوافق عليها في إطار الحوار الوطني.
- التوافق على سياسة واضحة للعلاقة بين سلاح المقاومة ومبادئ حفظ الأمن وسيادة القانون.
- التوافق على تفسير موحد للمقصود بألية الاستيعاب في الأجهزة القائمة في قطاع غزة، وكذلك الحجم المقترح لإجمالي

عملية الاستيعاب.

- تحديد معايير مهنية لعمل ضباط وأفراد الأجهزة الأمنية بالاستناد إلى وضع معايير مهنية خاصة قادرة على تلبية الاحتياجات المتعلقة بعمل الأجهزة الأمنية.
- إزالة التعارض في تفسير ما يرد في الاتفاق بشأن النص على حظر «إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز» من جهة، والنص على الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005 من جهة أخرى.

قوات الأمن الوطني .. رؤية مستقبلية

(ورقة مقدمة إلى مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة)

تشرين الثاني/نوفمبر 2014

استعرضت هذه الورقة بشكلٍ موجز القضايا الأساسية المتعلقة بقوات الأمن الوطني، والعوامل المؤثرة على مستقبلها، من حيثُ: العدد والمهام الموكَّلة إليها؛ بُغية تطوير مفاهيمٍ أساسية لدى الأطراف الفلسطينية، تتعلق بمستقبل الأمن الفلسطيني، وفلسفته وعقيدته الأمنية.

وخلصت الورقة إلى وضع تصوراتٍ ومقترحاتٍ وحلولٍ ممكنةٍ تسهّل آليات العمل المستقبلي، لإعادة بناءٍ وهيكليةٍ وتوحيد الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

أفكار لمعالجة الوضع الكارثي الذي يعيشه قطاع غزة

(ورقة مقدمة إلى مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة)

تشرين الثاني/نوفمبر 2015

عرضت الورقة الوضع الخطير في قطاع غزة وترشحه للاتجاه نحو الأسوأ، وأكدت أن معالجة المسائل الإنسانية المحلّة في القطاع (الرواتب، الموظفون، المعابر، الكهرباء، الإعصار، الصحة، الأمن... إلخ) قضية عاجلة لا تقبل التأجيل. وبينت أن إعطاء الأولوية للمسائل الإنسانية لا يمكن أن يعطي النتيجة المتوخاة إذا لم يكن ذلك ضمن رؤية وطنية شاملة واقعية. وقدمت الورقة مجموعة من الاقتراحات العملية لمواجهة الوضع القائم في إطار وطني وحدوي، إضافة إلى مجموعة من التوصيات، منها أن الحل الجذري للانقسام يتطلب إنهاء السيطرة الانفرادية لحركة حماس على قطاع غزة، مقابل شراكتها في المنظمة والسلطة، والحيلولة دون التفرد والهيمنة والإقصاء في أطر ومؤسسات السلطة والمنظمة، وبما يضمن الالتزام بـ «ركائز المصلحة الوطنية العليا»، التي يجب بلورتها عبر توافق وطني، وبما يضمن التعددية الفكرية والسياسية والحزبية والمساواة وحقوق الإنسان وحرياته.

وثيقة الوحدة الوطنية

آب/أغسطس 2016

وثيقة الوحدة الوطنية بمثابة خطة تحدد مرتكزات ووسائل تطبيق الرؤية اللازمة لإعادة بناء الوحدة الوطنية، وهي حصيلة لعملية حوارية واسعة في فلسطين التاريخية والشتات، أفضت إلى وضع ورقة مرجعية تفصيلية، تم الاستناد إليها في بلورة المسودة الأولى للوثيقة و طرحها للنقاش العام، قبل بلورتها في صيغتها الحالية. وبذلك، فإنها تتضمن القواسم المشتركة المعبرة عن تطلعات ومصالح الشعب الفلسطيني، التي تنطلق من الوحدة الوطنية كشرط لاستكمال مسيرة التحرر الوطني والديمقراطي.

تبدأ الوثيقة بتحديد جذور وأسباب الانقسام كنقطة انطلاق لفهم تعقيدات الواقع القائم بهدف تغييره، وليس إعادة استنساخه. ومن ثم تقدم قراءة للمواقف ووجهات النظر المتباينة التي حكمت الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام، دون أن تحقّق اختراقاً باتجاه استعادة الوحدة طيلة عقد من الزمان.

وبالبناء على الدروس المستخلصة طيلة هذه الفترة، حددت الوثيقة المبادئ والمنطلقات العامة الموجهة لعملية إعادة بناء الوحدة الوطنية، كما اقترحت محددات ووسائل التوافق عليها من خلال:

- الحاجة إلى فترة انتقالية يتم الاتفاق عليها في ضوء تعقيدات الوضع الناجم عن طول فترة الانقسام، بحيث تتم معالجة مختلف الملفات وفق مبدأ الرزمة الشاملة مع مراعاة المرونة في أولويات وخطوات وآليات التنفيذ وفق جداول زمنية

متفق عليها.

- إطلاق حوار وطني شامل ومستدام، ضمن سقف زمني قصير، لا يتوقف إلا عند التوصل إلى اتفاق جماعي ملزم على ملفات الرزمة الشاملة، ومن ثم يمكن استكمال الحوار ضمن الإطار القيادي المؤقت بعد التوافق على دوره ومهامه وتوسيع عضويته.
 - الانطلاق من اتفاقات المصالحة الموقعة، والتركيز على معالجة البنود الخلافية، والتوافق على القضايا التي تجاهلتها هذه الاتفاقات.
 - مراعاة التباين في الظروف بين الضفة والقطاع، وبخاصة من حيث بنية ومهام المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة في القطاع، والاحتياجات المعيشية والتنموية في القطاع.
 - عدم رهن معالجة مشكلات واحتياجات التجمعات الفلسطينية بالشروع في تنفيذ ما يتم التوافق عليه وفق مبدأ الرزمة الشاملة، الأمر الذي يتطلب معالجة المشكلات اليومية ذات الأولوية في هذه التجمعات.
- تشمل ملفات الرزمة الشاملة خلال الفترة الانتقالية ما يأتي:
1. الإستراتيجية السياسية والنضالية (البرنامج السياسي).
 2. السلطة والحكومة.
 3. دور ومهام الإطار القيادي المؤقت خلال الفترة الانتقالية.

4. إعادة بناء الشرعية الوطنية على مستوى منظمة التحرير والسلطة (الميثاق، إعادة بناء التمثيل الوطني، الانتخابات).

كما ركزت الوثيقة على بناء رأي عام وطني وشعبي عبر حشد الدعم لما تتضمنه هذه الوثيقة في مختلف الأوساط الفلسطينية، السياسية والشعبية والمجتمعية، في الوطن والشتات، بما في ذلك بناء موقف ضاغط عبر شتى الوسائل السلمية باتجاه توفير الظروف لنمو تيار وطني وشعبي يضم جميع المتضررين من الانقسام والحريصين على إنهائه، بحيث يكون قادرًا على شق مسار إعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة مكانة القضية الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطي.

مقترحات لإزالة العراقيل التي تحول دون إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة

(مسودة ورقة مقدمة إلى اللقاء الحواري غير الرسمي الذي عقد في جنيف)

كانون الأول/ديسمبر 2016

أكدت مسودة الورقة المقدمة لجلسة الحوار غير الرسمي أن القضايا التي يقف أمامها الحوار الفلسطيني (البرنامج السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، حكومة الوحدة الوطنية، ركائز المصلحة الوطنية العليا) يجب أن تؤخذ رزمة واحدة حتى تؤدي إلى اتفاق شامل يعزز وحدة وكفاح الشعب الفلسطيني أولاً، وتخرج منه ثانياً مختلف الأطراف منتصرة على أساس معادلة «لا غالب ولا مغلوب»، على أن يتم تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفردية والفئوية والفصائلية.

وعرضت الورقة تسعة مبادئ موجهة للحوار والتوافق، أبرزها: أن الاتفاق على الرزمة الشاملة لا يعني أنه سيطبق مرة واحدة، والاتفاق على أسس الشراكة السياسية الحقيقية، وإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، وأن توحيد المؤسسات والوزارات والأجهزة الأمنية هي الخطوة الثانية بعد الاتفاق على البرنامج السياسي، وأن الانتخابات الدورية المنتظمة على المستويات عامة على أساس مبدأ التمثيل النسبي ضرورية لتمكين الشعب من المشاركة في تقرير مصيره وتحديد خياراته. كما أكدت الوثيقة على ضرورة الربط بين الوطني والديمقراطي، وأن تكون مرجعية التوافق الوطني خلال فترة انتقالية لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (الإطار القيادي المؤقت).

إصدار: تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين

تشرين الأول/أكتوبر 2017

أوصى مؤتمر «نحو رؤية شاملة لإعادة بناء الوحدة الوطنية»، الذي عقد في 6 آب/أغسطس 2016، بتشكيل لجنة دعم الوحدة الوطنية بمشاركة أعضاء من مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني داخل الوطن، بما فيها أراضي 48، والشتات لتساهم في توفير عناصر الضغط السياسي والجماهيري بشكل متراكم، بما يضمن تحقيق هدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية وديمقراطية توافقية ومشاركة سياسية حقيقية. وأوصت اللجنة خلال اجتماعها الأول في لارنكا في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بإنتاج إصدار خاص بتكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، وتبنى مركز مسارات إنتاج هذا الإصدار.

شارك في إعداد فصول هذا الكتاب عدد كبير من الباحثين ومساعدتي البحث، واستغرق العمل في إنجازه أشهر عدة شهدت مراجعة أكبر عدد ممكن من الأبحاث والتقارير والأوراق والمقالات ذات العلاقة بالانقسام وآثاره طيلة عشر سنوات. وأجريت عشرات المقابلات والاستشارات مع ذوي الاختصاص، كما أدخلت تعديلات بناء على مراجعات لفصول هذا الإصدار شارك فيها باحثون مختصون.

وجاء في مقدمة الكتاب: كُنَّا ندرك قبل إعداد وإصدار هذا الكتاب أن الانقسام مكلف جدًا، لكننا لم نكن نتصور إلى أي حد، فكلفة الانقسام لا تقتصر على الآثار السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، إذ إن أكثر آثاره خطورة تلك التي طالت الإنسان الفلسطيني هنا في الوطن، وهناك في الشتات، حيث وجه الانقسام ضربة قوية جدًا لثقته بنفسه وقدرته على

مواصلة الكفاح لتحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية، كما وجه ضربة قوية جداً للقضية الفلسطينية ساهمت في زيادة تهميشها خلال السنوات السوداء الماضية.

يتضح من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كلفة الانقسام والحصار كبيرة جداً وبلغت من الناحية الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر نحو 15 مليار دولار.

وفي المجال الاجتماعي الثقافي، اتضح أن قضية التحرر الوطني الفلسطيني والمقاومة لم تعد ضمن أولويات الشباب الفلسطيني، بل إن الهم الأول للشباب اليوم هو الخلاص الفردي من الإجراءات المتخذة، سواء في الضفة أو قطاع غزة، وهذا الهم أصبح ظاهرة اجتماعية في ظل استمرار الانقسام بين «فتح» و«حماس». وأن الأزمات السياسية وما أنتجته من تناحر وتراجع في الدور التنموي لدى الأحزاب، أدت إلى ظهور مجموعة من السلوكيات الشاذة عن المجتمع الفلسطيني، التي تعززت وارتفعت وتيرتها بعد الانقسام.

وفي المجال السياسي، اتضح أن الانقسام الفلسطيني أثر بشكل كبير على النظام السياسي الفلسطيني، إذ أكدت الدراسة أن النظام السياسي فقد القيادة الموحدة، وفقد البرنامج السياسي الموحد، وفقد الشعب الفلسطيني المشروع الوطني الموحد. وفي مجال أثر الانقسام على النظام الدستوري الفلسطيني وحالة حقوق الإنسان، أظهرت الدراسة أن المجتمع الفلسطيني بات أمام واقع مأساوي من الناحية القانونية النظامية، في ظل التغول على دور «السلطات الثلاث».

ومن حيث كلفة الانقسام وأثره على فلسطينيي الداخل، أكدت الدراسة أن الانقسام أثر بشكل عميق على الهوية والقومية

الفلسطينية في الداخل المحتل، حيث خلق تيارين متنافسين في الداخل، هما التيار العلماني الذي له ارتباط مع السلطة الفلسطينية، وتيار الحركة الإسلامية الذي له ارتباط مع حركة حماس.

وفي مجال أثر الانقسام على الفلسطينيين في الشتات، تسبب الانقسام في تعميق غياب المؤسسة الوطنية الفلسطينية عن تجمعات الشتات، وزيادة معاناة الفلسطينيين في أماكن تواجدهم. لكن هذا الغياب لم يكن الأول من نوعه بقدر ما هو حلقة في سلسلة غيابات لها فعلها التراكمي في إلحاق الخسائر بالشعب وقضيته وحرف بوصلتها عن اتجاهاتها المفترضة.

تقدير إستراتيجي: أفاق المصالحة الفلسطينية عشية حوار القاهرة

(لجنة السياسات في مركز مسارات)

تشرين الأول / أكتوبر 2017

عشية حوار القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر 2017 قِيم هذا التقدير المواقف وقدم أجوبة عن أسئلة رئيسة أبرزها: لماذا تحرك ملف المصالحة الآن؟ وما هي العراقيل التي تقف أمامه، ومتطلبات تحول المصالحة إلى وحدة وطنية شاملة؟ وما هي السيناريوهات المحتملة بعد هذه التطورات؟

قدم التقرير أجوبة شافية ومباشرة حول الأسئلة المقدمة وعرض ثلاثة سيناريوهات محتملة، مقدما في الخاتمة محاكمة للسيناريوهات المقدمة وعرضاً للسيناريو المفضل، وهو سيناريو اعتبار المصالحة مقدمة لإنجاز الوحدة الوطنية الشاملة من خلال توفير وحدة الشعب والقضية والأرض والمؤسسات والبرنامج الوطني القادر على تحقيق ذلك، عارضاً الركائز الأساسية للوحدة الحقيقية التي تتمثل بالآتي:

- لا بد أن تواصل «حماس» تعزيز كونها جزءاً من الحركة الوطنية وليست امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، وأن تطبق استعدادها للتخلي عن الحكم قوياً وفعالاً وتؤمن بالشراكة والفصل بين الدين والسياسة.
- لا بد أن تتخلى «فتح» والرئيس عن الهيمنة والحكم الفردي، والكف عن اعتبار أدوار الآخرين ليست أكثر من أدوار

هامشية.

- إن الحل الوطني للقضية الفلسطينية ليس على الأبواب، وبالتالي ليس الوقت وقت النزول عن الجبل والصراع على الغنائم.
- من متطلبات الوحدة بعد إنهاء الانقسام، وإحياء منظمة التحرير من خلال عقد المجلس الوطني التوحيدي، وتغيير شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها؛ الاحتكام إلى الشعب عبر إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات للمجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل حيثما يمكن ذلك.

الرزمة الشاملة طريق نجاح اجتماع القاهرة

(مقال للكاتب هاني المصري)

تشرين الثاني/نوفمبر 2017

يؤكد الكاتب في مقاله أن المقاربة الوحيدة التي يمكن أن تنجز الوحدة التي تحتاجها القضية والشعب هي الاتفاق على رزمة شاملة نعرف منذ البداية إلى أين ستنتهي، موضحًا أن مقاربة الرزمة الواحدة تحتاج إلى رؤية شاملة تتمحور على كيفية مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية.

تتضمن مقال الكاتب مجموعة من النقاط التي تتضمنها الرزمة الشاملة، أبرزها إعادة الاعتبار للمشروع الوطني والقضية الفلسطينية، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، وتغيير شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعتمد برنامجًا سياسيًا يحفظ الحقوق، وأن تكون الانتخابات منتظمة ودورية على جميع المستويات والقطاعات في إطار الوحدة وأداة من أدوات مقاومة الاحتلال.

وخلص الكاتب إلى أن من دون مشاركة حقيقية لا توجد مصالحة، ولا يمكن تحقيق النصر.